مجلة العلوم الإدارية والمالية
المجلد:06/ العدد:02 (2022)، ص 31 -48

دور مدقق الحسابات في إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية لتقييم إستمرارية الإستغلال دراسة حالة CAAT

The Role of The Auditor in Using Analytical Auditing Procedures to Assess The Continuity of Exploitation Caat Case Study

بقدور فاطمة الزهراء [1]*

[1] جامعة غرداية (الجزائر)، مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للإرتقاء الإقتصادي والإجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، bekaddour.fatimazohra@univ-ghardaia.dz

تاريخ الاستلام: 2022/09/30 تاريخ القبول: 2022/11/09 تاريخ النشر: 2022/12/31

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور مدقق الحسابات في إستخدامه لأدوات المراجعة التحليلية بغرض تقييم إستمرارية الإستغلال في البيئة المحاسبية الجزائرية، وفي هذا الإطار تم إستخدام منهج دراسة الحالة للشركة الجزائرية للتأمينات Caat، كما تمت الإستعانة بأدوات التحليل المالي للقيام بقياس المؤشرات المالية والتشغيلية إستنادا إلى المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 الخاص بإستمرارية الإستغلال، وقد توصلت الدراسة إلى أنه يستعين مدقق الحسابات بأدوات المراجعة التحليلية لتقييم قدرة المؤسسة على الإستمرار في النشاط، كما وأوصت الدراسة بضرورة بذل العناية المهنية اللازمة من قبل مدقق الحسابات لتطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق.

الكلمات المفتاحية: مدقق حسابات؛ إجراءات تحليلية؛ إستمرارية الإستغلال؛ معايير الجزائرية للتدقيق.

تصنيفات JEL: M41؛ M42؛

Abstract:

This study aimed to identify the role of the auditor in its use of analytical review tools in order to assess the continuity of exploitation in the Algerian accounting environment, and in this context, the case study approach of the Algerian Insurance Company CAAT was used, and financial analysis tools were used to measure the financial and operational indicators based on the Algerian standard of auditing No. 570 on the continuity of exploitation, and the study concluded that the auditor uses analytical review tools to assess the institution's ability to continue the activity, and the study also recommended the need to exercise the necessary professional care by the auditor to apply the Algerian standards of audit.

Keywords: auditor; analytical procedures; continuity of exploitation; algerian standards for auditing.

JEL Classification : M41 ; M42 ;

* المؤلف المرسل.

مقدمة

تعد مهنة تدقيق الحسابات من بين المجالات التي لها تأثير كبير على قيمة المؤسسة ومكانتها إذ أن رأي مدقق الحسابات عن الوضعية المالية للشركة محل التدقيق يكون مهما لمختلف الأطراف المعنية مما قد يدفعها للتقدم والإستمرار في نشاطها أو العكس، بحسب ما يفيد لإتخاذ القرار من قبل مستخدمي القوائم المالية عن مدى صحة حساباتها وسلامة مركزها المالي، إن المراجعة التحليلية هي أسلوب يتبعه المدقق لدراسة المؤسسة بإستخدام أدوات التحليل المالي في كل المراحل لأداء مهمته بكفاءة وفعالية وهذا ما يوفر له منهجا يمكنه من التنبؤ بمستقبل أعمال المؤسسة وإمكانية متابعتها لنشاطها بناءا على تحليله للمؤشرات المالية ووفقا لما تمليه المعايير الوطنية والدولية .

بناءا على ما تقدم يمكن صياغة وطرح السؤال التالي:

إشكالية الدراسة: في ما يتمثل دور مدقق الحسابات عند إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية كآلية لتقييم إستمرارية الإستغلال للشركة الجز ائرية للتأمينات؟

فرضيات الدراسة: تتمثل فرضيات البحث فيما يلي:

-يستعين مدقق الحسابات في البيئة المحاسبية الجزائرية بأدوات المراجعة التحليلية لتقييم قدرة الشركة على الإستمرار في النشاط.

-تساعد المؤشرات المالية والتشغيلية الواردة في المعيار الجزائري للتدقيق رقم 570 والخاص باستمرارية الإستغلال مدقق الحسابات في إجراء المراجعة التحليلية للشركة الجزائرية للتأمينات.

أهداف الدراسة: تم إعداد هذه الورقة البحثية بهدف تحقيق النقاط التالية:

-رصد واقع تطبيق المراجعة التحليلية بالمؤسسات الجزائرية بشكل عام وشركة CAAT خصوصا؛

-الإطلاع على كيفية ممارسة خطوات المراجعة التحليلية من قبل مدققي الحسابات؛

-التعرف على مراحل إستخدام المراجعة التحليلية لتقييم الإستمرارية في الإستغلال:

أهمية الدراسة: تتجلى أهمية الدراسة في تحقيق الآتي:

-المساهمة في تقييم إمكانية إستمرارية شركة CAAT في الإستغلال عن طريق المراجعة التحليلية؛

-تبيان ضرورة إهتمام المدققين بإجراءات المراجعة التحليلية لتقييم المركز المالي للمؤسسة؛

-إلقاء نظرة حول واقع تبني المدققين لنتائج الفحص التحليلي في البيئة المحاسبية بالجزائر للحكم عن إمكانية الإستمرار في النشاط بالمستقبل من عدمه.

تقسيمات الدراسة: تمت هيكلة هاته الورقة البحثية كالآتي:

قسمت الورقة البحثية لإطار نظري وفيه تم التطرق لأهم متغيرات الدراسة مدقق الحسابات والمراجعة التحليلية وكذا إستمرارية الإستغلال، وجزء للإطار التطبيقي وفيه تم تقديم الشركة محل الدراسة وتحليل أهم المؤشرات المالية لتقييم قدرة شركة CAAT على متابعة أعمالها.

1- <u>الإطار النظري</u>: سيتم في هذا الجزء عرض أهم عناصر الأدبيات النظرية للدراسة البحثية متمثلة في متغير مدقق الحسابات ومتغير المراجعة التحليلية إضافة إلى استمرارية الإستغلال.

1-1 مدقق الحسابات:

يعتبر مدقق حسابات وفقا للنصوص التنظيمية والتشريعية المعمول بها في البيئة المحاسبية الجزائرية إما محافظ حسابات أو خبيرا محاسبيا.

1-1-1 تعريف مدقق الحسابات: يعد مدققا محاسبيا في الجزائر كل من الآتي:

أولا- الخبير المحاسب:

جاء حسب المادة 18 من القانون 10-01 الخاص بتنظيم مهنة المحاسبة في البيئة الجزائرية بأنه: "يعد خبيرا محاسبا كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته مهمة تنظيم وفحص وتقويم وتحليل المحاسبة ومختلف أنواع الحسابات للمؤسسات والهيئات في الحالات التي نص عليها القانون والتي تكلفه بهذه المهمة بصفة تعاقدية لخبرة الحسابات". (القانون رقم 01/10، 2010، صفحة 06)

يمكن القول بأن الخبير المحاسب وإستنادا إلى قانون تنظيم مهنة المحاسبة في الجزائر هو المعني بإجراء التدقيق المالي التعاقدي والذي يتم فيه إستخدام الإجراءات التحليلية.

ثانيا- محافظ الحسابات:

ينص القانون رقم 10-01 بحسب المادة رقم 22 على التالي: "يعد محافظ حسابات كل شخص يمارس بصفة عادية باسمه الخاص وتحت مسؤوليته، مهمة المصادقة على صحة حسابات الشركات والهيئات وإنتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به". (القانون رقم 01/10، 2010، صفحة 07)

بحسب ما نص عليه التشريع الجزائري يتضح أنه يعد مدقق محاسبيا يمارس مهمته في المؤسسات ويكون مستقلا عنها كل من الخبير المحاسبي بشكل تعاقدي ومحافظ الحسابات بصفة قانونية.

2-1-1 مهام الخبير المحاسب: يؤدي الخبير المحاسبي حسب قانون تنظيم مهنة المحاسبة المهام التالية حيث تنص المادة رقم 19 من القانون 10-01 إلى أن: (القانون رقم 01/10، 2010، الصفحات 06-07)

-الخبير المحاسبي هو المخول الوحيد لإجراء عمليات التدقيق المالي والمحاسبي للشركات والمؤسسات؛

-ومؤهل لتقديم استشارات للشركات والمؤسسات في المجالات المالية والاجتماعية والاقتصادية؛

-يقوم الخبير المحاسب أيضا بمسك ومركزة وفتح وضبط ومراقبة وتجميع محاسبة المؤسسات والهيئات التي لا يربطه بها عقد عمل؛

-يتعين على الخبير أن يعلم المتعاقدين معه بمدى تأثير إلتزاماتهم والتصرفات الإدارية والتسيير التي لها علاقة بمهمته؛

-ويؤهل مع مراعاة الأحكام الواردة في هذا القانون لممارسة وظيفة محافظ الحسابات؛

- تعد مهمة الخبير المحاسب في الأساس مهمة ظرفية أو مؤقتة.

3-1-1 مهام محافظ الحسابات: حسب ما جاء في مضمون نص المادة 23 من قانون 10 -01 يقوم محافظ الحسابات بما يلي: (القانون رقم 01/10، 2010، صفحة 07)

-يشهد بأن الحسابات السنوية صحيحة ومنتظمة ومتوافقة تماما مع نتائج العام السابق وكذلك بالنسبة للوضع المالي وأصول الشركات والهيئات؛

-يقوم بفحص صحة ومطابقة الحسابات السنوية وأنها مماثلة للمعلومات الواردة في تقرير التسيير المقدم من الإدارة لكل من المساهمين أو الشركاء أو حاملي الحصص؛

-إبداء الرأي في شكل تقرير خاص بإجراءات الرقابة الداخلية المصادق عليها من قبل مجلس الإدارة ومجلس المديرين أو المسير؛

-القيام بتقدير شروط إبرام العقود بين الشركة التي يراقبها والمؤسسات أو الهيئات التابعة لها أو بين المؤسسات والهيئات التي تكون فيها للقائمين بالإدارة أو المسيرين للشركة المعنية مصالح مباشرة أو غير مباشرة؛

-إعلام المسيرين والجمعية العامة أو هيئة المداولة المؤهلة بكل نقص اكتشفه أو قام بالإطلاع عليه، ومن شأنه أن يعرقل استمرار استغلال المؤسسة أو الهيئة؛

وتخص هذه المهام فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، وهذا يكون دون التدخل في شؤون التسيير.

2-1 المراجعة التحليلية: هي إحدى العمليات التي يعتمدها المدقق لأداء مهمته ويقصد بها مايلي:

1-2-1 مفهوم المراجعة التحليلية:

"يطلق على تدقيق الحسابات بإستخدام التحليل المالي بالمراجعة التحليلية كإحدى وسائل التي يلجأ إليها المراجع للتعرف على المؤشرات الخاصة بالمشروع مقارنة بفترات سابقة أو بمنشآت أُخرى مماثلة، ويعتمد المراجع في مراجعته التحليلية على تحديد القيمة المتوقعة لأي حساب بناء على العلاقات التي تربط القوائم المالية بعضها ببعض". (المغربي، 2018، صفحة 124)

يمكن تعريف المراجعة التحليلية بأنها: "الإختبارات الأساسية التي تتضمن دراسة وتقييم العلاقات بين عناصر المعلومات المالية وغير المالية ومقارنة هذه العلاقات والأرصدة الدفترية بتقديرات المدقق للعلاقات والارصدة المتوقعة وفحص التغيرات الجوهرية وعدم وجود التغيرات المتوقعة المحددة كنتيجة لهذه الدراسة والتقييم والمقارنة". (نعيم، 2020، صفحة 04)

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المراجعة التحليلية ما هي إلا تدقيق مالي تستخدم فيه المؤشرات المالية لغرض إجراء دراسة تحليلية تبين العلاقات بين الحسابات في القوائم المالية ومقارنتها مع سنوات سابقة أو بمؤسسات مماثلة لها في النشاط.

2-2-1 أهمية المراجعة التحليلية:

تبرز أهمية استخدام المراجعة التحليلية حسب lev Baruch في أنها : (صحراوي و زعرور، 2021، صفحة 169)

- ✓ تساعد المراجع على إكتشاف الأخطاء الجوهرية وتقييم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة؛
- ✓ تساعد المراجعة التحليلية المؤسسة على إكتشاف العراقيل والمشاكل داخل المؤسسة من أجل معالجتها؛
- ✓ المراجعة التحليلية تساعد المراجع على معرفة قدرة المؤسسة على الإستمرارية أو لا؛
- ✓ مساعدة المراجع في تحديد إتجاه عملية المراجعة عند تصميمه للبرنامج، وذلك من خلال مقارنة القيم المتوقعة بالقيم الحقيقية الموجودة في القوائم المالية.

3-2-1 إستخدام إجراءات المراجعة التحليلية:

يتم اللجوء إلى إجراءات الفحص التحليلي في كل مرحلة أثناء أداء عملية التدقيق وذلك تبعا للظروف المحيطة بها وتزامنا مع التوقيت الذي يراه المدقق مهما عند قيامه بمهمته، ويمكن توظيفها كخطوة أولية عند التخطيط لبرنامج التدقيق أو يمكن إستخدامها حسب الأهمية النسبية التي يراها المدقق خلال تنفيذه الإختبارات المهمة كما قد يقوم بذلك كمرحلة نهائية عند إعداده وعرضه للتقرير على الأطراف ذوي العلاقة. (لطفي، 2009، صفحة 574)

الجدول رقم (01): إستخدام إجراءات الفحص التحليلي في عملية المراجعة

المرحلة	الهدف	طبيعة الإجراءات المستخدمة
تخطيط عملية المراجعة	فهم أعمال العميل تقييم إحتمال وجود أخطاء في القوائم المالية غير المراجعة وضع حدود الأهمية النسبية تحديد مجالات المراجعة ذات مخاطر مرتفعة تقرير إمكانية إستمرار المؤسسة في النشاط تخطيط طبيعة وتوقيت ونطاق إجراءات المراجعة	تحليل الإتجاه تحليل المؤشرات على بيانات المؤسسة تحليل مقارنة لبيانات المؤسسة مع تلك المرتبطة بمنشآت أُخرى مماثلة لها في الصناعة
إجراءات التحقق	الحصول على دليل إثبات للتأكيد أو للتصديق على أرصدة حسابات فردية أو تخفيض الإختبارات التفصيلية	تحليل المؤشرات تأسيسا على علاقات مباشرة بين الحسابات الفردية
الفحص النهائي	التأكيد أو التصديق على الإستنتاجات التي يتم التوصل إليها بخصوص صدق وعدالة: قيم حسابات النتائج/ الميزانية/قائمة التدفقات النقدية إفصاحات الإيضاحات المتممة للقوائم المالية تقدير إمكانية وإستمرارية المؤسسة في نشاطها	تحليل الإتجاه وتحليل النسب المالية للحسابات الفردية تحليل الإتجاه لبيانات القوائم المالية ويقع التركيز هنا على صدق وعدالة القوائم المالية في مجموعها كوحدة واحدة عند عرض المركز والأداء المالي للمؤسسة وتدفقاتها النقدية

المصدر: أمين السيد أحمد لطفي، فلسفة المراجعة، 2009، الدار الجامعية، القاهرة، ص: 574.

3-1 إستمرارية الإستغلال: وهي إحدى أهم المفاهيم في التدقيق وسيتم توضيحها كالتالي:

1-3-1 مفهوم إستمرارية الإستغلال: تعني إمكانية متابعة المؤسسة لنشاطها وجاء تعريفها كمصطلح في SCF كما وردت في نص المعيار الدولي للتدقيق رقم 570 بمفهوم الفرضية.

أولا/ تعريف إستمرارية الإستغلال: بحسب النظام المالي المحاسبي فإنها تعني: "الوضعية العادية للكيان التي لا يفترض بموجبها أن ليس له نية أو ضرورة في وضع حد لنشاطاته أو التقليل منها بصورة مهمة في مستقبل مرتقب". (قرار وزير المالية رقم 71، 2009، صفحة 82)

ثانيا/ فرضية إستمرارية الاستغلال: بموجب هذه الفرضية تعد المؤسسة مستمرة في نشاطها إلى مدى غير محدد، ويتم إعداد الكشوفات المالية للإستخدام العام على أساس المؤسسة المستمرة، ما لم تنوي الإدارة تصفية المؤسسة أو إيقاف العمليات أو لم يتوفر لديها بديل واقعي آخر،

وعندها يتم تسجيل الأصول والخصوم على أساس أن المؤسسة ستكون قادرة على تحقيق أصولها والوفاء بإلتزاماتها في سياق النشاط الطبيعي. (IFAC، 2010، صفحة 545)

إنطلاقا من التعريفين السابقين يمكن تعريف إستمرارية الإستغلال بأنها الوضعية العادية التي تؤدي فيها المؤسسة أعمالها مادام لم يكن هناك نية أو ضرورة لوضع حد لنشاطاتها أو التقليل منها في المستقبل، وعندها تعد القوائم المالية ذات الإستخدام العام وفق فرض الإستمرارية.

2-3-1 مسؤولية المدقق عن الاستمرارية في الاستغلال:

أوضح المعيار الجزائري للتدقيق والمستمد من معايير التدقيق الدولية مسؤولية المدقق حول إستمرارية الإستغلال للمؤسسة وفق ما يلي: (مقرر رقم 23، 2017، الصفحات 4-5-6)

- يجب على المدقق القيام بجمع أدلة إثبات كافية وملائمة من أجل تقديره لمدى تطبيق إدارة المؤسسة لفرضية إستمرارية الإستغلال عند إعداد وعرض القوائم المالية؛
- أثناء تنفيذ وأداء مهمة التدقيق، يتوجب على المدقق البقاء متيقظا للعناصر المقنعة والتي قد تشير إلى أحداث أو ظروف من شأنها أن تثير شكا كبيرا حول قدرة المؤسسة على مواصلة إستغلالها؛
- إنطلاقا من العناصر المقنعة المجمعة، يتوجب استنتاج وجود عدم يقين معتبر والذي يعود حجم تأثيره المتوقع وإحتمالية حدوثه متوقفة على الحكم الشخصي للمدقق لما يترتب عليه من آثار حول معلومة مناسبة وهذا لضمان مصداقية القوائم المالية وإمكانية مطابقتها.

3-3-1 الظروف المثيرة للشك حول إستمرارية المؤسسة في الإستغلال: تتعدد الظروف التي تؤدي بالمؤسسة إلى التوقف عن متابعة نشاطها ويعود السبب لوجود عدة مؤشرات منها ما يتعلق بالجانب المالي ومنها ما يتعلق باللوائح التنظيمية بالإضافة إلى وجود مؤشرات أُخرى تتعلق بالبيئة الداخلية والخارجية، نذكر في ما يلي بعض الأمثلة التي يمكن أن تثير منفردة كانت أو مجتمعة شكوكا حول قدرة المؤسسة في الحفاظ على إستمراريتها.

والجدول التالي يوضح أهم المؤشرات المالية لقياس إستمرارية الإستغلال: (SOCPA، 2018، الصفحات 9-10)

الجدول رقم (02): مؤشرات قياس إستمرارية الإستغلال للمؤسسة

النوع	الدلالة
المؤشرات المالية	-وجود مركز صاف بالإلتزامات أو الإلتزامات المتداولة -إقتراب القروض محدد الأجل من موعد إستحقاقها دون وجود فرص واقعية للتجديد أو للسداد أو الإعتماد المفرط على الإقتراض قصير الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل. -وجود تدفقات نقدية تشغيلية سالبة تشير إليها القوائم المالية التاريخية أو المستقبلية -الخسائر التشغيلية الجوهرية أو التدهور الكبير في قيمة الأصول المستخدمة لتوليد التدفقات النقدية -التأخر في توزيعات الأرباح أو توقفها -عدم القدرة على السداد للدائنين في تواريخ الإستحقاق -التحول من نظام الإئتمان إلى الدفع عند الإستلام في المعاملات مع الموردين.
التشغيلية	-عزم الإدارة على تصفية المنشأة أو إيقاف العمليات -خلو المناصب الإدارية العليا مع عدم توفير البديل -خسارة سوق رئيسي، أو حق إمتياز، أو رخصة، أو مورد رئيسي -مشكلات العمالة -نقص الإمدادات المهمة -ظهور منافس ناجح بشكل كبير.
مؤشرات أخرى	-عدم الإلتزام بمتطلبات رأس المال أو المتطلبات النظامية أو التنظيمية الأخرى، مثل متطلبات الملاءة أو السيولة للمؤسسات المالية -وجود دعاوى قانونية أو تنظيمية منظورة ضد المؤسسة، والتي في حال نجاحها، قد تؤدي إلى مطالبات من غير المرجح أن تكون المؤسسة قادرة على الوفاء بها -التغييرات في الأنظمة أو اللوائح أو في سياسة الحكومة، التي من المتوقع أن تؤثر سلبا على المؤسسة - الكوارث غير المؤمن ضدها أو المؤمن ضدها بأقل مما يجب في حال حدوثها.

المصدر: الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين، المعيار الدولي رقم 570 الإستمرارية، الرياض - المملكة العربية السعودية، نسخة (إصدار) 2018، ص:09-10.

4-3-1 إجراءات التعرف على الأحداث المثيرة للشك حول الإستمرارية: بغية التوصل إلى الحالات التي أدت إلى عرقلة المؤسسة عن إستمرارها في ممارسة أنشطتها، وجب على المدقق القيام بالإجراءات الإضافية للتعرف على الأحداث والظروف التي تثير شكوكا جوهرية وهي كالتالي:(الامين، 2016، صفحة 58)

- تحليل ومناقشة التدفقات النقدية والأرباح وبعض التنبؤات الملائمة للإدارة؛

-تحليل ومناقشة أحدث القوائم المالية المتاحة عن المؤسسة؛

-مراجعة شروط إصدار السندات وإتفاقيات القروض وتحديد مدى إلتزام المؤسسة بها؛

-الإطلاع على محاضر الجمعيات العامة ومجلس الإدارة وأية لجان هامة للوقوف على صعوبات تتعلق بالإستمرارية ليتم مناقشتها؛

-الإستفسار من المستشارين القانونيين للمؤسسة عن القضايا والمطالبات وتقييمها وكذا تقدير الآثار المالية المترتبة عليها؛

-التأكد من وجود ترتيبات ملزمة وقابلة للتنفيذ لحصول المؤسسة أو إستمرار إحتفاظها بالتمويل اللازم لها سواء من الأطراف ذوي العلاقة أو الأطراف الخارجية مع تقييم مدى القدرة المالية لهذه الأطراف على إمداد المؤسسة بأموال إضافية؛

-دراسة خطة المؤسسة للتعامل مع طلبات العملاء غير المنفذة؛

-فحص الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية لتحديد الأحداث التي قد تؤثر على قدرة المؤسسة على الإستمرار.

2- الإطار التطبيقي:

بغرض تحليل الدراسة التطبيقية تم إستخدام أساليب الإجراءات التحليلية لأداء مهمة التدقيق المالي للشركة محل الدراسة وذلك كخطوة أولية لعمل المدقق للوصول إلى التعبير عن رأيه في شكل تقرير مستقل يوضح فيه إمكانية إستمرارية الشركة في الإستغلال وفق ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: تم تعريف الشركة محل الدراسة بشكل مختصر وإبراز أهم أهدافها وتقديم للمهام الوظيفية لمديرية المراقبة والمراجعة بالشركة.

المرحلة الثانية: القيام بالتخطيط لمرحلة التدقيق المالي للشركة الجزائرية للتأمينات عن طريق عرض وتحليل القوائم المالية للشركة خلال الفترة الزمنية للسنوات الثلاث 2016-2017-2018

المرحلة الثالثة: تمثلت في كيفية توظيف المؤشرات المالية المستخلصة من المراجعة التحليلية كأداة تمكن المدقق من تقدير قدرة الشركة على الإستمرار في النشاط مستقبلا.

2-1 لمحة عن الشركة الجزائرية للتأمينات: تعد شركة CAAT من الشركات الرائدة في قطاع التأمينات في الجزائر وتأسست في 30 أفريل 1985، تعنى الشركة اليوم بالتأمين الشامل كما تساهم في الإقتصاد الوطني برأس مال إجتماعي يصل لـ 20 مليار دج.

كما تتمثل أهدافها بحسب ما تنص عليه وثائقها الرسمية: الإستمرارية في أداء العمل بهدف الرفع من رقم الأعمال وذلك بإستغلال الفرص المتاحة، العمل على تحديث نظام إستغلال الشركة بما يسمح لها بمواجهة الأخطار الجديدة، إنشاء مركز خاص يعنى بالخبرة في التأمينات.

وظيفة المراقبة والمراجعة:

تخص هذه الوظيفة مديرية المراقبة والمراجعة على مستوى المديرية العامة، وتتمتع بالإستقلالية في أداء عملها وكما أنها تقوم بضمان النشاط العادي والقانوني لكل المصالح المركزية والفرعية التابعة للشركة، ونذكر من مهامها:

- ✓ متابعة الإستراتيجية الموضوعة من طرف مجلس الإدارة؛
- ✓ الفحص والمتابعة للتأكد من مستوى الفعالية المحقق داخل الشركة والتسيير بعقلانية؛
- ✓ البحث عن الفوارق المسجلة وتقييم التقارير السنوية؛
- ✓ إتخاذ التدابير في الحالات الإستعجالية بغرض تصحيح الإجراءات المترتبة عنها ولتمكين إعادة تشغيل النظام من جديد؛
- ✓ إعداد برنامج سداسي للقيام بالمراجعة.

2-2 عرض لإستخدام المراجعة التحليلية للشركة الجزائرية للتأمينات:

إنطلاقا من القوائم المالية لشركة CAAT سيتم في هذه الخطوة حساب النسب المالية المختلفة ذات طبيعة مالية وطبيعة تشغيلية لغرض الوصول إلى علاقة بين الحسابات المالية والأداء.

التحليل عن طريق النسب المالية:

بناءا على الكشوفات المالية للشركة قمنا بعرض مختلف النسب المالية وطرق حسابها والتي تساعدنا في عملية التقييم للشركة الجزائرية للتأمينات CAAT فكانت كالتالي:

أولا/ نسب السيولة:

لغرض معرفة قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على مواجهة إلتزامتها ومدى فعالية سياستها الإستثمارية قمنا بحساب النسبتين التاليتين:

تحليل السيولة: وتقيس قدرة المؤسسة على دفع إلتزاماتها قصيرة الأجل عند إستحقاقها (مركان، الحاج أحمد، و دراجي، 2020، صفحة 179).

نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة السيولة العامة أو ما يعرف بنسبة التداول وهي تمثل سرعة تحول الأصول المستخدمة في نشاط الشركة الإنتاجي الرئيسي للتأمينات إلى سيولة أي نقد جاهز يمكن تداوله.

وعلى ضوء النتائج المتحصل عليها يتبين أن نسبة السيولة العامة بقيت ثابتة خلال سنوات الدراسة 2016-2018 وكانت النسبة أكبر من 1 وهذا يدل على أن الأصول الجارية تغطي الديون قصيرة الأجل ومنه فإن الشركة الجزائرية للتأمينات قادرة على الإيفاء بالتزاماتها في الأجل القصير.

الجدول رقم (03): يوضح تغير نسب السيولة

السنة	البيان	2016	2017	2018
نسبة السيولة العامة	الأصول الجارية/ الخصوم الجارية	1.09	1.08	1.07
نسبة النقدية	المتاحات النقدية/الخصوم الجارية	0.48	0.42	0.39

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على التقارير السنوية 2016-2017-2018.

أما بالنسبة لمؤشر السيولة الجاهزة والتي تسمى بنسبة النقدية فعرفت إنخفاضا تدريجيا من نسبة 48% في 2016 إلى 0.42% سنة 2017 ثم إلى 39% في سنة 2018 إلا أنها تعد مؤشرا جيدا لأنها أعلى من النسبة المعيارية والتي تقدر بـ: 30% مما يعني أنه لدى الشركة القدرة على القيام بتغطية ديونها قصيرة الأجل فعند حلول آجال إستحقاقها عن طريق القيم الجاهزة (المتاحات).

ثانيا/ نسب النشاط:

تبين نسب المستخدمين المؤشرات التي تعكس قيمة الأداء في النشاط الرئيسي للشركة الجزائرية للتأمينات وهو ما يمثل وظيفة الإستغلال.

الجدول رقم (04): يوضح تغير نسب المستخدمين و إنتاجية العامل

السنة	2016	2017	2018
مصاريف المستخدمين	%11	%10	%9
إنتاجية العامل	14038296.98	14321015.41	14603880.1

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT.

والشكل التالي يوضح تغير تكلفة مصاريف المستخدمين وما يقابلها من نسبة إنتاجية العامل.

الشكل رقم (01): يوضح تغير نسب المستخدمين و إنتاجية العامل

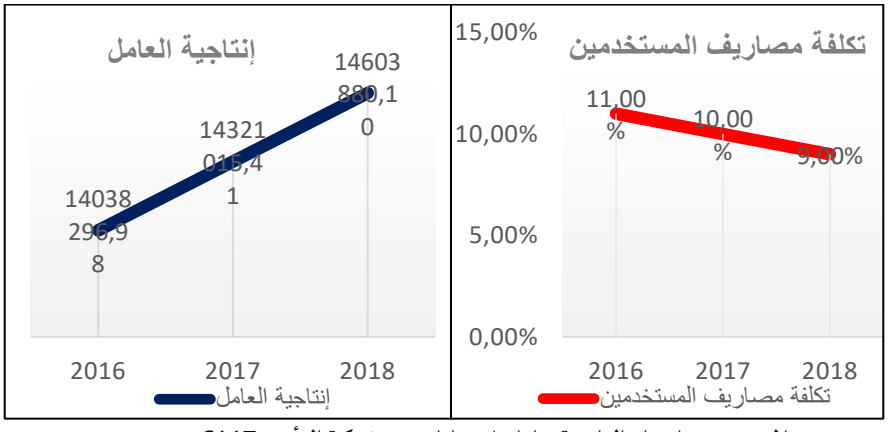

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT.

يلاحظ أن هناك إنخفاضا تدريجيا في نسبة تكلفة مصاريف المستخدمين حيث تم تسجيل تكلفة قدرت بـ 11 خلال 2016 وتباعا بـ 10 و9 في: 2017 و2018 على التوالي، وتعتبر هذه التكلفة بمثابة العبء على الشركة وتسجيل هذا الإنخفاض يعد مؤشرا إيجابيا على حسن التحكم في مصاريف المستخدمين وعن كفاءة التشغيل التي تراعى من قبل إدارة الشركة الجزائرية للتأمينات ويقابل هذا إرتفاعا تدريجيا في إنتاجية العاملين وارتفاع أدائهم.

ثالثا/ نسب المردودية:

من خلال نسبة المردودية الإقتصادية للسنوات الثلاث نلاحظ أنها في تناقص، وهذا يدل على أن الشركة تقوم بتجديد إستثماراتها، كما يلاحظ أن نسبة المردودية المالية هي الأخرى تسجل إنخفاضا طفيفا وبشكل تدريجي على مدى السنوات الثلاثة، وهذا راجع إلى زيادة في قيمة الأموال الخاصة.

الجدول رقم (05): يوضح تغير نسب المردودية

السنة	البيان	2016	2017	2018
المردودية الإقتصادية RE	نتيجة الإستغلال/الأصل الإقتصادي	%14	%13	%13
المردودية الماليةRCP	النتيجة الصافية / الأموال الخاصة	%41	%39	%38

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT.

يتضح أن هناك تأثير إيجابي لمديونية الشركة على مردوديتها أثناء الفترة الزمنية للدراسة حيث أن معدل المردودية المالية أعلى من المردودية الإقتصادية.

رابعا/ نسب الربحية:

نعرض فيما يلي نسب مالية تعبر عن نشاط الإستغلال للشركة الجزائرية للتأمينات ومدى تحقيقه للأرباح. بناءا على ما هو مسجل في الجدول ضمن الشكل رقم 02 يظهر أن نسبة هامش الربح التشغيلي ضعيفة نوعا ما ونسبتها 35% وهي ناتجة عن ضعف أداء الشركة الجزائرية للتأمينات في إستخدامها لأصولها المتاحة في عملياتها الإنتاجية من أجل توليد الربح وخلق القيمة.

والجدول الموالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (02): يوضح تغير نسب الربحية

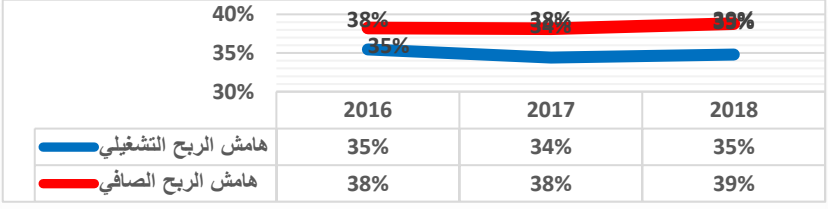

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT.

نلاحظ تسجيل نسبة 38% وإن كانت مرتفعة عن هامش الربح التشغيلي إلا أنها تبقى ضعيفة هي الاخرى حيث كل دينار جزائري من المبيعات الصافية يساهم في توليد 0.38 من الأرباح الصافية.

خامسا/ نسب الرفع المالي:

بهدف البحث لمعرفة مساهمة الهيكل التمويلي للشركة الجزائرية للتأمينات في تمويل إستثماراتها وفي تسديد ديونها نذكر مجموعة النسب وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (06): يوضح تغير نسب الرفع المالي

السنة	البيان	2016	2017	2018
نسبة التمويل الذاتي	الأموال الخاصة/الأصول غير الجارية	%81	%81	%79
نسبة التمويل الدائم	الأموال الدائمة/الأصول غير الجارية	%119	%119	%118
نسبة المديونية	مجموع الديون / مجموع الأصول	%66	%67	%67
نسبة الأموال الخاصة	1-نسبة المديونية	%34	%33	%33

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على بيانات من شركة التأمين CAAT.

إن القيم المالية السابقة توضح مدى مساهمة الأموال الخاصة للشركة الجزائرية للتأمينات في تمويل الأصول الثابتة وكذا الأصول الجارية، وأن نسبة التمويل الدائم جيد وثابتة عند 119 وهي توضح نسبة رأس المال العامل حيث تشرح لنا سياسة شركة التأمينات المعتمدة في تمويل الإستثمارات عن طريق الأموال الدائمة.

كما أن نسبة الأموال الخاصة منخفضة تسجل نسبة 33% وهي تمثل إستعانة شركة الجزائرية للتأمينات بأموالها الخاصة كمصدر للتمويل، نسبة الإستدانة مرتفعة قليلا يلاحظ تسجيل نسبة 66% ويحبذ أن تكون أقل من 50% وهي غير جيدة في هذه الحالة.

3-2 التعليق بخصوص تقييم إستمرارية الإستغلال لشركة التأمين CAAT:

سيتم التعليق في هاته المرحلة حول إستمرارية الإستغلال للشركة الجزائرية للتأمينات وذلك للسنوات الثلاث المالية عن الفترة الممتدة من 2016/01/01 إلى غاية 2018/12/31، عن طريق المؤشرات المالية والتشغيلية المستخرجة من نتائج المراجعة التحليلية بإستخدام أسلوب التحليل المالي تخص طبيعة عملها وقطاعها، وذلك بهدف تكملة سير عمل المدقق وفي محاولة لتثمين عملية الفحص المحاسبي والتعبير عن مدى قدرة الشركة على ضمان البقاء وإستمرارها في عملياتها التشغيلية ولمواصلة نشاطها عن طريق تقديم خدمات تأمين ذات جودة تتميز بها في ظل سوق عالية المنافسة.

أ- قياس المؤشرات المالية: بناءا على أسلوب المراجعة التحليلية المعتمد في هذه الدراسة وتطبيقا لقواعد التحليل المالي تم حساب بعض المؤشرات المالية التي تعكس قدرة الشركة الجزائرية للتأمينات على الإستمرار في الإستغلال، ملخصة في النسب المالية التي إحتسابها في الجداول السابقة.

على ضوء ما سبق ونظرا لكون النسب والمؤشرات المذكورة أعلاه مقبولة على العموم، ووفقا لتحليلنا فإن الوضع المالي الجيد للشركة هو نتيجة توازن هيكل الميزانية المالية لسنوات الدراسة الثلاث بداية من 2016 و2017 و2018، إلا وأنه يذكر فيما يخص نسبة المديونية فتجدر الإشارة أنه يفضل أن تكون هذه النسبة أقل من 50%، غير هذا فإنه لم نلحظ وجود أي مؤشر مالي آخر يثير الشك أو يشكل خطرا على استمرارية الاستغلال لشركة التأمينات CAAT.

ب- قياس المؤشرات التشغيلية: تتمثل هذه المؤشرات في:

نية الإدارة في الإستمرار بالخطط الإستراتيجية الموضوعة للشركة الجزائرية للتأمينات من ناحية التحكم في إدارة المخاطر من خلال الحفاظ على الإجراءات المتخذة تبقى غير كافية لضمان تحقيق إستمرارية الإستغلال نظرا لبيئة قطاع التأمينات والتي تتميز طبيعتها بالمخاطر الكثيرة، مما يدعونا إلى اعتبار هذا مؤشرا يثير القلق على مقدرة الشركة على الاستمرار ومواجهة مثل هذه التهديدات.

بالإضافة إلى ذلك عوامل الوضع الإقتصادي لقطاع التأمين فإن عدم تخصص الشركة في مجال محدد من التأمينات يصعب على الشركة السيطرة على التدفقات النقدية وعليه فإن وجود منافسين يؤدي بالشركة إلى عدم القدرة على ضمان الربحية الكافية ونتيجة لذلك تبقى إستمرارية الإستغلال معرضة للخطر والسبب هو عدم امكانية المحافظة على القدرات المالية للشركة.

ج- قياس المؤشرات الأُخرى: أما بخصوص المؤشرات الأخرى فإنه وبحسب المعلومات المتاحة والوثائق التي تم الاطلاع عليها، يذكر أنه لم يسجل وجود أي مؤشرات غير تلك التي تم ذكرها آنفا.

اخيرا وبعد الإتمام من الفحص التحليلي لحسابات الشركة الجزائرية للتأمينات CAAT، المقفلة في 31 ديسمبر 2018 ووفقا للمعايير المتعلقة بالتدقيق في البيئة الجزائرية، وانطلاقا من الوثائق المتحصل عليها والمتمثلة في القوائم المالية والتقارير السنوية، وبناءا على ما تقدم من التحليل المالي فإنه لا وجود لمؤشرات مالية ذات أهمية نسبية أو مؤشرات تشغيلية تشكل خطرا على أداء الشركة والتي من شأنها أن تثير الشك حول استمرارية الشركة الجزائرية للتأمينات في الاستغلال وقدرتها على متابعة نشاطها في المستقبل القريب.

مناقشة النتائج:

بناءا على تحليل الوضعية المالية للشركة محل الدراسة بإستخدام أساليب المراجعة التحليلية والمتمثلة في مؤشرات التحليل المالي والمعروضة في الجداول المبينة اعلاه تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعد أساليب المراجعة التحليلية إحدى أهم الأدوات التي يعتمد عليها المدقق في مساره للقيام بتنفيذ مهمة التدقيق المالي.
- تساعد المراجعة التحليلية المدقق في تشخيص نقاط القوة لإتخاذ القرارات المالية ومكامن الضعف والقصور لدى المؤسسة لتقويمها والعمل على تحسين أدائها بشكل عام.
- توفر للمدقق آلية مرجعية للقيام بتحليل مالي لوضع المؤسسة عن طريق إجراء المقارنة سواء عبر السنوات السابقة لها أو مع أرصدة معيارية لمؤسسات مماثلة لها في النشاط أو تعمل في قطاع مشابه.
- تساهم الإجراءات التحليلية في اكتشاف الخلل الكامن في البيانات المالية من تحريفات أو أخطاء جوهرية يمكن تداركها بالتصحيح أو تفاديها مستقبلا لإضفاء المصداقية ولزيادة عدالة القوائم المالية.
- تسمح المراجعة التحليلية للمدقق بالتنبؤ بالوضع المالي للمؤسسة بالاستعانة بالمؤشرات المالية وتحليلها للتعرف على مدى إمكانية الاستمرار في الاستغلال وتفادي المخاطر محتملة الوقوع في المستقبل القريب.
- كما تساعد المدقق في تقديره عن إمكانية المؤسسة في الإستمرار والقيام بأعمالها ومتابعة أنشطتها عن طريق إستخراج قيم كمية وترجمتها لتوظيفها في تقرير وصفي يبدي فيه عن رأيه الفني ويفيد به مستخدمي القوائم المالية بالوضع المالي للمؤسسة.
- إن عملية الفحص التحليلي تؤدي إلى ترشيد الحكم الشخصي للمدقق وزيادة موضوعيته حول النتائج المالية للنشاط والمركز المالي للمؤسسة، كما أنها تقلل من تكاليف عملية التدقيق وبالتالي تسهل عليه جمع أدلة إثبات تجنبه اللجوء إلى الإجراءات الإضافية.

الخلاصة

تعتبر الإجراءات التحليلية وسيلة رئيسية يعتمد عليها المدقق أثناء أدائه لمهمته لإثبات إمكانية إستمرارية المؤسسة محل التدقيق من الإستغلال من عدمها، وتعد هذه الأخيرة بمثابة الهدف الأساسي الذي تسعى المؤسسة لتحقيقه، وتساعد المراجعة التحليلية المدقق في الكشف عن مؤشرات مالية تدل على عدم القدرة على متابعة النشاط عن طريق مقارنة النتائج المتحصل

عليها مع المعايير المحددة مسبقا تماشيا وطبيعة القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة أو بمقارنة المؤسسة محل الدراسة إستنادا لسنوات سابقة تتمثل في وجود إختلالات في الهيكل المالي أو ضعف السيولة أو غيرها، كما تسمح لمدقق الحسابات عند أداءه الفحص التحليلي بتوظيف المؤشرات المالية والتشغيلية كإشارة مهمة للحكم عن صحة وسلامة مركزها المالي وكذا مدى إستعداد المؤسسة لمتابعة نشاطها والتعبير عن ذلك في شكل تقرير خاص بإستمرارية الإستغلال كما تنص عليه النصوص التنظيمية لمعايير التدقيق المحلية والدولية.

التوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها يمكن إقتراح ما يلي:

-ضرورة بذل العناية المهنية اللازمة من قبل مدقق الحسابات لإختبار إستمرارية الإستغلال والإجراءات التحليلية بشكل خاص وللمعايير الجزائرية للتدقيق بشكل عام.

-وجوب متابعة تطوير إجراءات التقييم والإستعانة بالبرامج التقنية وكذا الإعتماد على الأساليب الكمية والنماذج الإحصائية لتقييم الإستمرارية في النشاط.

-ينبغي على المؤسسات الإقتصادية الإلتزام بالشفافية والإفصاح عن أية مؤشرات تؤدي إلى حالات العسر المالي أو تنبئ بالتعثر المالي لتجنب مخطر الفشل المالي أو الإفلاس.

-إقرار الهيئات المهنية الجزائرية لمدققي الحسابات بإجبارية تطبيق المعايير الجزائرية للتدقيق للتقرير بشأن الأحداث والظروف التي تحول دون ضمان فرضية الإستمرارية في النشاط ولتمكين الإدارة من مطابقة توقعاتها.

قائمة المصادر والمراجع

الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC. (2010). إصدارات المعايير الدولية لرقابة الجودة والتدقيق والمراجعة وعمليات التأكيد الأُخرى والخدمات ذات العلاقة. (جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، المترجمون) عمان، الاردن: مجموعة طلال ابو غزاله.

القانون رقم 01/10. (11 07, 2010). المؤرخ في 29 جوان 2010، المتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد. (العدد: 42). الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين SOCPA. (2018). معيار المراجعة الدولي رقم 570 الإستمرارية. الرياض، المملكة العربية السعودية.

أمين السيد أحمد لطفي. (2009). فلسفة المراجعة. القاهرة، مصر: الدار الجامعية.

فارس صحراوي ، و نعيمة زعرور. (جوان, 2021). إستخدام أساليب المراجعة التحليلية في تحسين عملية التدقيق دراسة حالة التابعة حبوب الزيبان المركب الصناعي القنطرة. مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد:08(العدد:01).

قرار وزير المالية رقم 71. (25 03, 2009). المؤرخ في 07/26/ 2008 المحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيره. (العدد: 19). الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

لونيس نعيم. (2020). إستخدام المراجعة التحليلية في تدقيق حسابات المؤسسة الإقصادية دراسة حالة: مؤسسة جيجل الكاتمية للفلين (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الإقتصادية التسيير والعلوم التجارية قسم المحاسبة، بسكرة: جامعة محمد خيضر .

ماهر عياش الامين. (2016). مدى استخدام مدقق الحسابات الخارجي لمعيار التدقيق الدولي/570/ دراسة ميدانية في البيئة السورية. المجلد:38(العدد:04). اللاذقية، سورية: مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية.

محمد البشير مركان، فوزي الحاج أحمد، و عيسى دراجي. (2020). التحليل المالي للقوائم المالية للمؤسسات- دراسة حالة مؤسسة بريد الجزائر (مديرية تيسمسيلت). مجلة العلوم الإدارية والمالية، 4(3)، 179. doi:DOI: 10.37644/1939-004-003-009

محمد الفاتح المغربي. (2018). المراجعة والتدقيق الشرعي (الإصدار الأول). القاهرة، مصر: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي.

مقرر رقم 23. (2017). المؤرخ في 15 مارس المتضمن المعايير الجزائرية للتدقيق NAA. وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة. الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية.

قائمة المصادروالمراجع باللغة الإنجليزية:

International Federation of Accountants IFAC. (2010). Issuance of international standards for quality control, auditing, review, other assurance operations and related services. (The Arab Society of Certified Accountants, Translators) Amman, Jordan: Talal Abu-Ghazaleh Organization.

Law No. 10/01. (11 07, 2010). On June 29, 2010, related to the Accountant expert and the accounts wallets and certified accountant. (Issue: 42). Official newspaper of the People's Democratic Republic of Algeria.

The Saudi Organization for Auditors and Accountants (SOCPA). (2018). International Standard on Auditing No. 570 – Continuity. Riyadh, Saudi Arabia.

Amin El-Sayed Ahmed Lotfy. (2009).philosophy of Review . Cairo, Egypt: University House.

Fares Sahraoui, and Naima Zaarour. (June, 2021). Use of analytical review methods to improve the audit process.. case study of the subsidiary company Al-Ziban - Industrial Compound Qantara. Journal of Development Research and Studies, Volume: 08 (Issue: 01).

Decision of the Minister of Finance No. 71 (25 03, 2009). Date: 7/26/2008 Determining the rules of evaluation and accounting, the content and presentation of financial statements, the system of accounts and the rules for its workflow. (Issue: 19). Official newspaper of the People's Democratic Republic of Algeria.

Lounis Naim. (2020). The use of analytical review in auditing the accounts of the economic institution, a case study: Jijel Al-Katmiya Foundation for Cork (PhD thesis). Faculty

of Economics, Management and Commercial Sciences, Accounting Department, Biskra: Mohamed Khider University.

Maher Ayyash Al-Amin. (2016). The extent of the external auditor's use of the international auditing standard / 570 / a field study in the Syrian environment. Volume: 38 (Issue: 04). Lattakia, Syria: Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies - Economic and Legal Sciences Series.

Mohamed El Bachir Morkane, Faouzi Elhadj Ahmed, and Aissa Derradji. (2020). Financial analysis of the financial statements of the institutions - a case study of Algeria Post institution (Tissemsilt Directorate). Journal of Administrative and Financial Sciences, 4(3), 179. doi:DOI: 10.37644/1939-004-003-009

Mohamed Al-Fateh Al-Maghribi. (2018). Shariah Auditing and Auditing (First Edition). Cairo, Egypt: The Modern Academy for University Book.

Decision No. 23. (2017). dated March 15, containing the Algerian Standards of Auditing (NAA). Ministry of Finance and the National Accountability Council. People's Democratic Republic of Algeria.